



عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

الدرس السادس عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

باب السبق.

{بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد.

اللهم اغفر لنا، ولشيخنا، وللحاضرين، والمشاهدين، ولجميع المسلمين، قال المؤلف -رحمه الله: **بَابُ السَّبْقِ: وَتَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ بِغَيْرِ جُعْلٍ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا.**

- المراد بالسبق، فالسبق بلوغ الغاية قبل الغير، فمن بلغ الغاية والنهاية قبل غيره، وكان ذلك على سبيل المنافسة، كان سبقًا، والسَّبَقُ بالفتحة هو ما يُتْرَاهَنُ عليه من مالٍ ونحوه، وهو العوض في هذه الحال.
- ويمكن أن يسمى أيضًا الجُعْلُ، والأصل في هذا الباب وهو السَّبَقُ الجواز، كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، وحديث عقبة بن عامر، قال: "سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو على المنبر، يقرأ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60]، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي" فدل هذا على أن المسابقة في هذه نوعٌ مشروعٌ، دل عليه الكتاب بالآية، والسنة بالحديث، وأيضًا جاء من قول أبي هريرة -رضي الله تعالى عنه- عن النبي -صلى الله عليه وسلم: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ»، طيب المؤلف يقول: تجوز المسابقة بغير جُعْلٍ في الأشياء كلها، وفي الحديث يقول -عليه الصلاة والسلام: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ»، كيف الجمع بينهما؟
- الجمع بأن المراد هنا بـ «لَا سَبَقَ» لا جُعْلٍ في مسابقة؛ لأن السَّبَقَ بالفتح هو الجُعْلُ، والمؤلف هنا قال: تجوز المسابقة بغير جُعْلٍ في الأشياء كلها، أما إذا كانت بجُعْلٍ فنلتزم بالحديث النبوي: «خُفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ».
- والحديث هذا أصلٌ يعد من الأصول -أقصد حديث أبي هريرة- في قوله -صلى الله عليه وسلم: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ»، ووجه الدلالة منه: جواز السَّبَقِ، وهو العوض أو الجُعْلُ في هذه الأشياء الثلاثة، وقد ثبت عن ابن عمر أيضًا أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سابق بالخيل التي قد أُضْمِرَتْ من الحفيا، وكان أمدُها ثنية الوداع، وسابق بين الخيل التي لم تُضْمَر، من الثنية إلى مسجد بني زريق، وكان ابن عمر في من سابق بها، والحديث متفقٌ عليه، وهو دالٌّ على مشروعية المسابقة.
- وهو في مثل هذه الأشياء المنصوصة الثلاثة، جائزٌ مع السَّبَقِ، وهو العوض والجُعْلُ، والمراد بالمضمرة التي تُرْبَطُ وتُعلَفُ وتُسْقَى كثيرًا، ثم تُعلَفُ قليلًا، وترْكَبُ في الميدان حتى تخف، وهذا نوعٌ من التهيئة والتدريب، وقد انعقد الإجماع على جواز المسابقة، كما حكاه ابن عبد البر وابن قدامة وغيرهم.
- وهذا يقودنا إلى ما ذكره المؤلف -رحمه الله تعالى- في مطلع هذا الباب، وهو حكم عقد المسابقة، فيقال: بأن عقد المسابقة من غير جعلٍ، يعني من غير مالٍ، من غير عوضٍ، من غير سبقي، هذا جائزٌ في جميع الأشياء ما لم تكن محرمةً بالنص، كما لو كان ثمَّ قمارٍ في هذه المسابقة أو نحو ذلك، أو كانت بآلاتٍ محرمةٍ أو غير ذلك،

أما من حيث الأصل، فهي استعملت في ما هو مباحٌ، فالأصل جوازها في سائر الأشياء، أما إذا كانت بعوضٍ، فالأصل فيها عند الجمهور، أن تكون بهذه الثلاثة. وأن يكون العوض بشروطه التي ستأتي الإشارة إليها -إن شاء الله تعالى-، وإنما اختلفوا في مثل هذه الحالة، أو في حكمه من حيث الجواز وال لزوم، يعني هل العقد لازمٌ، أو يجوز فسخه لكل من الطرفين.

- إذا كان بغير عوضٍ، فهو غير لازمٍ، وهذا هو قول عامة الفقهاء، أما إذا كان بعوضٍ، فقد ذهب بعض الفقهاء إلى لزومه، قياساً على الإجارة، لكون العوض هذا يشترط فيه أن يكون معلوماً، كما هو الحال في الإجارة، وهكذا المعوض، فالثمن والمثمن في السبق هنا لابد أن يكون معلوماً، فكان حكمه كالإجارة، وهي لازمةٌ.
- وذهب بعضهم وهم الحنابلة والحنفية إلى أنه عقدٌ جائزٌ، يجوز لكل منهما فسخه بغير إذن صاحبه، لأنه مسابقةٌ على ما لا تتحقق القدرة على تسليمه، فيمكن أن يتم بالنسبة للشخص، فيسبق، ويمكن أن لا يسبق، فكان جائزاً، وقالوا: هو كالجعالة، وبهذا يتبين الفرق بين القولين.
- أما شروط العوض، فهو الحقيقة له شروطٌ متعددةٌ،

❖ **الأول: أهمها أن يكون معلوماً ومتقوماً**، أن هذا في ما نُصَّ عليه، الخف والنصل والحافر، يعني في الإبل والخيول والرمي السهام، وما كان في حكمها الآن، إما يُركب أو يُرمى.

لابد أن يكون العوض في هذه، وما كان في حكمها، لابد أن يكون معلوماً متقوماً، حتى لا يكون ثمَّ غررٌ فيه وجهالةٌ، لأنه سيُبدل جهداً يستحق عليه البازل إذا حقق السبق المقصود، يستحق عليه هذا العوض،

❖ **الثاني: لابد أن يكون مباحاً**، حتى لا يكون من أكل المال بالباطل،

❖ **الثالث: ألا يقل نصيب السابق الأول عن من يليه**، يعني ما يصح في العوض أن يقال: الأول له مثلاً عشرة آلاف، والثاني له خمسة عشرة ألفاً؛ لأن هذا إفراغٌ للمقصود من المسابقة، فالمقصود من المسابقة: هي تحفيز وصول الأول قبل غيره، إلى هذه الغاية، فإذا كان الأول أقل من غيره، يترتب عليه نقيض العقد المقصود.

❖ **الرابع: أن يكون البازل الإمام، أو أجنبيٌّ عنهما؛ ليخرج عندئذٍ من الشبه بالقمار**، لأنه إذا كان البازل أحدهما، أو كانا جميعاً قد بذلا، فقد يكون ثمَّ شبهةً في القمار، وهذا على قولٍ، والقول الآخر، وهو قول الجمهور: جواز بذل العوض من أحد المتسابقين، فيجوز عندئذٍ أن يبذل العوض؛ لأنه إذا جاز من غيرهما، فلأن يجوز منهما من باب أولى، لاسيما والمقصود هو الاستعداد والتهيؤ للجهاد، أما إذا كان منهما، فالمذهب وهو قول أيضاً الجمهور، إذا كان منهما على سبيل السواء، أنه لا يجوز.

• شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- وسَّع قليلاً في مفهوم العوض، فأجازه في غير هذه الحالات الثلاثة، بناءً على أن هذه الحالات الثلاثة يراد منها الإعداد، فقال: هكذا كل ما يكون من إعدادٍ علميٍّ، أو عمليٍّ، يستفاد منه التهيؤ للجهاد ونحوه، فيكون عندئذٍ مما يجوز أن يُسابق عليه.

• ونص كلامه -رحمه الله- على النحو التالي: "تحل المغالبة الجائزة بعوضٍ إذا كان مما ينتفع به في الدين، كما في مراهنه أبي بكر، وهو أحد الوجهين في المذهب -يقصد عند الحنابلة- وعليه جواز الرهان في العلم، وفاقاً للحنفية لقيام الدين بالجهاد وبالعلم".

- وبناءً على هذا تكون المسابقات القرآنية، والعلمية، والثقافية، ونحوها، مما يجوز أخذ السَّبَقَ عليها، يعني العوض فيها، **خلافًا للجمهور الذين لا يُجَوِّزون في هذه المسابقات أخذ العوض**، بناءً على أن هذا منصوصٌ عليه، محصورٌ بالحديث: **«لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ»**، لكن شيخ الإسلام جعل هذا الحصر، هو من الحصر الإضافي، لا الحقيقي، وأدخل هذه الأشياء التي فيها منفعةٌ في الدين، في حكمها، إذ نظر إليها نظرة معنى، لا نظرة لفظٍ.
- وهذا الأمر يترتب عليه توسيع المسابقات في ما هو نافعٌ، أما ما لا ينفع في الدين، وليس فيه تهيؤٌ واستعدادٌ، فيبقى على الأصل، وهو المنع عندئذٍ من بذل العوض في المسابقة.
- وقد أجاز-رحمه الله- بذل العوض من الإمام، ومن أجنيٍّ، وهذا متفقٌ عليه، كما أجاز من أحد المتسابقين، وهذا هو قول جمهور أهل العلم، بل أجاز إذا كان البذل منهما أيضًا جميعًا، والفقهاء كما هو المذهب هنا لا يجيزون هذه الصورة، إلا بشرط أن يكون معهما محللٌ، والمحلل هنا ليس هو المحلل في النكاح، وإنما له معنى آخر.

{قال: وَلَا تَجْوزُ بِجُعْلٍ، إِلَّا فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالرَّمْيِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ» فَإِنْ كَانَ الْجُعْلُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَبِقِينَ جَازٌ}.

- كما ذكرنا، وهو محل اتفاقٍ.

{وهو للسابق منهما، وإن كان أحدهما فسبق المخرج، أو جاء معًا أحرزه}.

- وإن كان من أحدهما يعني العوض، فسبق المخرج لهذا العوض، أو جاء معًا، أو وصلًا معًا، أحرزه، أحرز سَبَقَهُ، يعني هذا العوض أخذه هو عندئذٍ، ولا شيء له سواه.

{وإن سبق الآخر أخذته}.

- يعني من دفع هذا العوض ثم سبق، ما يقول أنا أخذ عوضي، ولا بد أن تعطيني أنت؛ لأنني ما استفدت شيئًا، فإنما تأخذه ولا شيء لك، طيب إذا سبق الآخر؟ أخذ هذا العوض.

{وإن أخرجًا جميعًا، لم يجز}.

- لم يجز إذا أخرجًا جميعًا، كل منهما دفع عوضًا، وهو السبق، لا يجوز المسابقة عندئذٍ؛ لأنها ستكون في معنى القمار، قال لك: إلا.

{إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ بَيْنَهُمَا مُحَلِّلًا يُكَافِي فَرَسَهُ فَرَسَهُمَا، أَوْ بَعِيرُهُ بَعِيرَهُمَا، أَوْ رَمِيَهُ رَمِيَهُمَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبَقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ. وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يُسَبَقَ فَهُوَ قِمَارٌ، فَإِنْ سَبَقَهُمَا أَحْرَزَ سَبَقَهُمَا»}.

- في الحالة التي يكون فيها العوض أو السبق من المتسابقين جميعًا، يمنع جمهور أهل العلم عندئذٍ من بذل العوض إلا بمحللٍ، والمحلل الذي يشترطونه هنا لا بد أن يدخل معهما في السباق، ولا يدفع شيئًا من العوض؛ لأنه إن دفع هو أيضًا كان حكمه حكمهما، وثانيًا: يمكن أن يسبق، وأن تكافئ آله آلة المتسابقين، وذلك

للحديث الذي ذكره المؤلف، وأيضاً لابد إذا سبق أخذ، إذن المحلل لو دفع لا يكون محللاً، لو أن مثله كان لا يسبق، أيضاً لا يكون محللاً، لو أنه إذا سبق يُحرم فيقولون: نحن جئنا بك لتحلل، لا لتسابق وتأخذ عنا، إذا كان حاله مثل هذه الحالة، فهو صوري، أيضاً لا يكون محللاً عندهم، هذا هو المقرر عند جمهور أهل العلم، دفعاً لصورة القمار.

- أما شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- فإنه لا يرى ذلك، ويقول: إن الحديث فيه ضعف، حديث اشتراط المحلل في المسابقة فيه ضعف، ولو كان المحلل شرطاً لكان التصريح به في الحديث المتقدم، التصريح باشتراطه، ولم يكن هذا في حديث أبي هريرة: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ، فَلَيْسَ بِقِمَارٍ..» الحديث، أيضاً إدخال المحلل حيلة؛ لأنه إن جاز أخذ العوض بلا محلل، فلا حاجة إلى المحلل، وإن كان أخذ العوض حراماً، فإن وجود هذا المحلل لا يرفع الصيغة المحرمة، ولا يُحول الممنوع إلى مشروع، وعليه فأخراج الجعل من الطرفين سيبقى قماراً، وهذه الحالة لا يغير وجود هذا المحلل من الأمر شيئاً، وشيخ الإسلام يرى أن هذا في الحقيقة يُستثنى من صورة القمار، وإن كان في الأصل هو بمعناه، لكن الاستثناء هنا لماذا؟ لأن فيه مصلحة تربو على مفسدته، والمصلحة هنا التمرن والاستعداد، وهذه المصلحة تغمر المفسدة التي تحصل من الميسر، والشرع كله مصالح، إما غالباً أو متمحضة.

{قال: فَإِنْ سَبَقَهُمَا، أُحْرَزَ سَبَقُهُمَا، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا، أُحْرَزَ سَبَقُهُ، وَأَخَذَ سَبَقَ صَاحِبِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْدِيدِ الْمَسَافَةِ}.

- هذا أحد شروط السبق، وهو تحديد المسافة، وتحديد المدة، وقدر الإصابة، هذا في الرمي، لابد من تحديد مدى الإصابة؛ لأنها تختلف بالبعد والقرب، وأيضاً عدد الرشق، أيضاً عدد الإصابات، كمن يقول مثلاً أن من أصاب خمس إصابات من عشر، فيكون سابقاً، أو يقول: من أصاب جميع الإصابات يكون سابقاً، وهكذا حتى يُعرف الغاية، لابد من معرفة الغاية ليعرف السابق من غيره، لابد من الأمور الثلاثة: تحديد قدر الإصابة، تحديد صفتها، تحديد عدد الرشق.

{قال: وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمُسَابَقَةُ فِي الرَّمِيِّ عَلَى الْإِصَابَةِ، لَا عَلَى الْبُعْدِ}.

- تكون المسابقة في الرمي على الإصابة، لا على البعد، يعني لا على إيصال هذا الرمي إلى أبعد مدى، وإنما على إصابة الهدف، لأن إصابة الهدف بها يتحقق المقصود من الرمي، وهذا أحد القولين في المسألة، وذهب بعض أهل العلم إلى جواز أن تكون المسابقة على البعد؛ لأن فيه امتحاناً للقوة، قوة الساعد تكون بإيصاله هذا الرمي إلى أبعد ما يكون، وهذا طبعاً يتبين في الرمي إذا كان بسهمٍ بنصلٍ، أو ما في حكم ما يعتمد على قوة الساعد، لكن الرمي بالآلات الحديثة، لا يكون في الغالب لقوة الساعد فيه أثر، ولذلك قول جمهور أهل العلم، إن المقصود عندئذٍ هو في الإصابة، لا في البعد، متوجه في مثل هذه الآلات الحديثة.

- ما حكم المسابقات التي توجد الآن في القنوات والإذاعات والصحف والمجلات وحتى المحلات التجارية ونحوها؟ هل هي جائزة؟ أم لا.

- الحقيقة أن هذه المسابقات الموجودة في وسائل الإعلام المختلفة، إذا كان يشترط فيها أن يدفع المتسابق غصباً، أو إذا كان في مثلاً سوقٍ من الأسواق اشترط عليه أن يشتري، فيقال عندئذٍ بالمنع، عدم الجواز؛ لأنها

تكون صورةً من القمار، لأنك أنت تدفع، فتغرم ما لا تحتاج، وتدخل في مسابقة، قد تغنم، وقد تغرم، لا تستفيد، فيكون هذا ممنوعاً، أما إذا كان المتسابق لا يدفع شيئاً، كما لو كانت المسابقة مجانيةً، والاتصال مثلاً إذا كان فيها اتصالاً مجانيً، ما يكون الاتصال لصاحب أو لصالح القائمين على هذه المسابقة، كبعض الأرقام التي تكون الدقائق فيها مدفوعةً، ومبالغها عاليةً، ويستفيد منها الجهة المنظمة لهذه المسابقة، فيكون عندئذٍ الحكم بحسب الحالة.

- هذه الهدايا التشجيعية من المحلات التجارية، الأصل فيها أنها جائزة؛ لأن المتسابق إما أن يكون غانماً هذه الهدايا، أو يكون سالماً من الغرم، أما إذا دفع، فيكون عندئذٍ بين الغنم والغرم، وتمتنع مثل تلك المسابقات عليه في مثل هذه الحالة.

باب الوديعة.

{قال المصنف -رحمه الله- بَابُ الْوَدِيعَةِ: وَهِيَ أَمَانَةٌ، لَا ضَمَانَ فِيهَا عَلَى الْمُودَعِ مَا لَمْ يَتَعَدَّ، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا، أَوْ مِثْلِ الْحِرْزِ الَّذِي أَمَرَ بِإِحْرَازِهَا فِيهِ، أَوْ تَصَرَّفَ فِيهَا لِنَفْسِهِ، أَوْ خَلَطَهَا بِمَا لَا تَتَمَيَّزُ مِنْهُ، أَوْ أَخْرَجَهَا لِيُنْفِقَهَا ثُمَّ رَدَّهَا}.

- الوديعة في اللغة من ودع الشيء إذا تركه عند المودع، وهنا عندنا مودعٌ، وهو مالك هذه الوديعة، ومودعٌ وهذا المودع يصدق على المال المحفوظ، كما يصدق على من أودع عنده المال، أو يقال مودع إليه، فيكون عندئذٍ عندنا مالٌ، وهو الوديعة، وعندنا مودعٌ، وهو صاحبها، وعندنا مودعٌ وهو حافظها، هذه أركان الوديعة الثلاثة، ويُراد بالوديعة اصطلاحاً: توكيل المودع بحفظ مال المودع بلا عوض.
- فالوديعة: عقد تبرع، والأصل فيها أن لا تكون بعوضٍ، ويد المودع على هذا المال يد أمانةٍ، مثله مثلاً لو أني أعطيتك جوالي وقلت لك: تفضل هذا الجوال، ليكن وديعةً عندك حتى أرجع من سفري، فعندئذٍ يجب عليك أن تحافظ عليه، ولا يجوز لك أن تتصرف فيه، ببيعٍ ونحوه، كما لا يجوز لك أن تستعمله بغير إذن صاحبه، ولو تلف الجوال وهو بيدك، وأنت قد حفظته في المكان الذي يصلح لمثله، فإنك لا تضمن، ما لم تتعدَّ أو تفرط، كما ذكر الفقهاء.
- الوديعة: عقدٌ جائزٌ بين المتعاقدين، أو الجانبين، فيجوز للمودع أن يقول لصاحب هذه الوديعة: خذ هذا المال، لا أريد أن أحفظه عندي، فيرده إليه، كما يجوز لصاحب هذا المال، وهو المودع أن يستعيد ماله قبل الأجل المتفق عليه، فهي عقدٌ جائزٌ لا لازمٌ، وتعد في أيضاً تكييفها عقد وكالة في الحفظ؛ لأنه تم توكيل هذا المودع بحفظ هذه الوديعة لصالح المودع، ولذلك هي أمانة، والأمانة أعم من الوديعة؛ لأن الأمانة تكون في معاملة الإنسان مع ربه، وفي معاملته مع الناس، والوديعة نوعٌ من هذه الأمانة، ولذلك كل وديعة أمانة، وليس كل أمانة وديعة، والله -جلَّ وعلا- يقول: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: 72]، فأخطر ما يمكن أن يقع من المرء هو الخيانة، والخيانة هي تضييع الأمانة، وذلك يكون في ما استرعاه الله -جلَّ وعلا- إياه، وقد تكون الأمانة حسيةً، كما هي الوديعة، وكما هو غير ذلك من الأموال التي تكون بين يدي الإنسان النهي لغيره،

وكذلك تكون الأمانة معنويةً، ومن ذلك قوله -صلى الله عليه وسلم: «كلكم راعٍ، وكلكم مسئولٌ عن رعيته، والرجل راعٍ في أهل بيته».

وبخصوص الوديعة، فقد قال المؤلف: هي أمانةٌ لا ضمان فيها على المودع، ما لم يتعدَّ أو يفرط، فإذا تعدى أو فرط، فإنه عندئذٍ يضمن.

ومن صور التعدي والتفريط:

- (١) أن يترك هذه الوديعة في مكانٍ يصل إليه الناس، ويمكنهم أخذ هذا المال، والتصرف فيه.
- (٢) أن يسافر بهذه الوديعة دون إذن صاحبها.
- (٣) أن يتاجر أيضًا بهذه الوديعة، كما لو كانت مالاً، أو نحوه من غير أن يستأذن صاحبها.
- (٤) وكذلك لو خالف في حفظها شرط المودع. مثل لو قال: احفظها مثلاً في خزانة حديدية، فحفظها في رفٍّ خشبيٍّ، أو قال مثلاً: ضعها في بيتك، فوضعها في محله، أو في سيارته.
- (٥) أن يتأخر في ردها لصاحبها، أو أن يجحدها، ثم تتبين عنده وت تلف، فإنه عندئذٍ يضمن في مثل تلك الحالات، وأيضاً لو أنه وضع هذه الوديعة عند غيره، المودع استودعك أنت، ولم يأذن لك بأن تودعها عند غيرك، فإذا أودعها عند غيرك، فتكون عندئذٍ مفرطاً، فإذا تلفت عند هذا الغير تضمن أنت، إلا إذا أذن لك، بأن قلت: يا فلان، أنا سأحفظها، لكن في ما لو احتجت أو سافرت، فسأضعها عند فلان، فوافق على ذلك، فتلفت عند فلانٍ هذا، فلا تضمن عندئذٍ ما لم يثبت التعدي أو التفريط، فيضمن من تعدى أو فرط عندئذٍ.

قال: وإن لم يحفظها في حرز مثله، الحرز يراد به ما يصون الشيء ويحفظه ويحميه، وهل له ضابط؟ الحقيقة أنه لا ضابط له، لماذا؟ لأن هذا يختلف باختلاف الأحوال والأماكن، ولذلك قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله تعالى- في منظومته الجميلة، القواعد الفقهية:

وكل ما أتى ولم يحدد في الشرع كالحرز فبالعرف احدد

فإذا أتى عندنا مصطلح شرعيٍّ ليس له ضابط في الشريعة محدّد، فنأخذ عندئذٍ الضابط من العرف، العرف المنضبط، مثل مثلاً الحرز، مثل القبض، مثل السفر، فكل هذه الأشياء لم تضبط في الشرع، فقرر الفقهاء أو بعضهم أن ضابطها عندئذٍ هو العرف.

قال: إن لم يحفظها في حرز مثله، يعني حفظها في أقل من المستوى الذي يجب أن تُحفظ في مثله، مثل ماذا؟ قالوا: مثلاً نقودٌ حفظها في السيارة، وضعها في السيارة، والسيارة في الشارع، فعندئذٍ يضمن؛ لأنه فرط إذا سُرقت طبعاً، لكن لو أنه وضعها في السيارة، والسيارة في داخل البيت، فقال بعض الفقهاء في مثل هذه الحالة: ما يضمن، لاحظتم؟ مع أنه في هذه الحالة سيارةٌ، وهنا سيارةٌ، لكن المكان اختلف، فاختلف عندئذٍ الحكم في الحرز، وهذا -كما ذكرت- يختلف من بلدٍ لآخر، من حالٍ لآخر، أحياناً تكون بعض البلدان السرقة فيها شائعةً كثيرةً، فيتوجب عندئذٍ التحرز أكثر في حفظ المال ونحوه، وبعض البلدان لا يكون الأمر كذلك، يعني لو أنه مثلاً استودع سيارةً، شخصٌ وضع سيارته عند آخر، وقال أنا سأسافر، وكان يكثر في هذه البلدة سرقة السيارات، وتركها عند الباب، فيقال هنا إنه مفرطٌ، فإذا سُرقت ضمن، وإنما ينبغي عليه أن يدخل هذه السيارة، فيحفظها عن وصول السُرّاق إليها، أما إذا كان في غالب الأحوال كما هو الآن أن

السيارات لا تُسرق من قُبالة أبواب الناس، فعندئذٍ لو تركها عند الباب يكون حرّاً، ولا يضمن لو سُرقَتْ؛ لأن هذا على خلاف الأصل، وليس فيه تعدٍّ منه ولا تفريط.

• قال: أو مثل الحرز الذي أمر بإحرازها فيه، إن لم يحفظها في حرز مثلها، أو لم يحفظها في الحرز الذي أمر بإحرازها فيه، كما ذكرنا قبل قليل مثلاً، لو قال: احفظها في البيت، وحفظها في المحل التجاري، أو احفظها في خزانة حديدية وحفظها في خشبية، فعندئذٍ يضمن، وهكذا قال: إذا تصرف فيها لنفسه، كما لو أنفق منها على نفسه، أو كانت سيارةً استعملها، ثم اصطدم عندئذٍ، ولو كان الذي صدمه، أو كان هناك خطأً بغير قصدٍ منه ولا تعدٍّ في قيادته، فيقال بما أنك استعملتها، فعندئذٍ تضمن مطلقاً؛ لأن الاستعمال بحد ذاته تعدٍّ، فعندئذٍ تضمن ما ينشأ عن هذا الاستعمال.

• قال: أو خلطها بما لا تتميز منه، أن تكون مثلاً هذه الوديعة عبارةً عن قمح مثلاً، فتخلط بقمحٍ ويصعب التمييز، أرزٌ تخلط بأرزٍ آخر، ويصعب التمييز، يتعذر التمييز مثلاً لأنه لا يمكن التمييز في مثل هذه الحالة، بحكم أن النوع والجنس واحدٌ، وهكذا لو كان يمكن، لكنه يصعب، فعندئذٍ يكون عليه الضمان، أما إذا أمكن التمييز، مثل لو خلط التمر بأرزٍ، أو القمح بما يمكن تمييزه منه، فَيُمَيِّزُ عندئذٍ، ولا يلزمه الضمان.

• قال: أو أخرجها لينفقها، ثم ردّها، بأن تكون مثلاً لديه وديعةٌ دراهم، ثم استقرضها، فيضمن عندئذٍ؛ لأنه ليس له الحق في أن يستقرضها، أو أن يتصرف فيها بأي شيء.

• متى تصرف بأي نوعٍ من التصرف في هذه الوديعة، فإنه عندئذٍ يترتب عليه ضمانه لما يقع عليها، تعدّى أو فرّط بعد ذلك، أو لم يتعدّ أو يفرّط.

◀ {قال: أَوْ كَسَرَ خَتَمَ كَيْسِهَا، أَوْ جَحَدَهَا، أَوْ امْتَنَعَ مِنْ رَدِّهَا عِنْدَ طَلِبِهَا مَعَ امْكَانِهِ}.

• هذه كلها صور تعدٍّ أو تفريطٍ، الكيس كان يُربط من قبل، ثم يُصَبُّ على رأس الخيط هذا شمعٌ مُذابٌ فيُختم لأجل أن لا يجترأ أحدٌ على فكّه، أو إزالته، قال: إذا كسر هذا الختم الذي قد صُبَّ عليه الشمع المُذاب، وهو الرباط الذي يُحفظ به هذا الكيس، فإنه عندئذٍ يضمن، ومثله إذا كسر القفل إذا كان صندوقاً من الصناديق، ومن ذلك الأقفال التي توجد عندنا، فإنه عندئذٍ يضمن؛ لأنه في الحقيقة قد خان الأمانة، فيده يد خيانية، وليست يد أمانة، فيضمن لتعديده عندئذٍ، ومثله إذا جحد، جحد المودع الوديعة، حتى ولو أقرها بعد ذلك، يعد خائناً، فلو أنه قيل له: أعطنا المال الذي أعطيناك لتحفظه، قال: ليس عندي مالٌ لكم، أو بعبارة أدق، لأنه ليس عندي مالٌ لكم، هذه سياي كلام الفقهاء فيها، لو قال: لم تودعوا عندي شيئاً، ثم أقر بعد ذلك، وقد تلفت الوديعة عنده، تلفت من دون تعدٍّ ولا تفريطٍ، قالوا: يُعد عندئذٍ ضامناً؛ لأنه بجحوده صار خائناً، فصارت يده عند تلف هذه الوديعة يد خيانية، وليست يد أمانة، ومثله إذا امتنع عن ردها عند طلبها، مع إمكانه أن يردّها، مثل قيل له: أعطنا ما عندك من وديعةٍ، ما أنكر، قال: نعم، أنتم لكم عندي وديعةٌ، لكني لن أعطيكُم إيها، فكان مماتلاً، ثم بعد ذلك تلفت هذه الوديعة، وهو لم يتعدّ أو يفرّط، قالوا: مماتلته هنا، وامتناعه عن أداء هذا المال، هذا نوعٌ من التعدي، وبذلك يُضَمَّنُ عندئذٍ، ما يمكن أن ينشأ أو يحدث لها من تلفٍ ونحوه.

- لكن ما الحكم في ما لو قال: إن قال: ما أودعتني، ثم ادعى تلفها، أورها؟ قال: ما أودعتني، ثم بعد ذلك أقر بقوله: هي في الحقيقة تلفت عندي، أو قال: أنا رددتها، قالوا: لم تُقبل منه دعواه في هذه الحالة.
- وهل يكون ذلك مطلقاً أو يمكن قبوله مع البينة؟ أما المؤلف فذكر هنا: أنها لا تُقبل، وفي رواية للإمام أحمد: القبول بالبينة.

﴿قَالَ: وَإِنْ قَالَ: مَا أَوْدَعْتَنِي، ثُمَّ ادَّعَى تَلْفَهَا، أَوْ رَدَّهَا، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ﴾.

- وإن قال: ما لك عندي شيء، ثم ادَّعَى رَدَّهَا، أو تلفها قُبِلَ منه، طيب ما الفرق بينها وبين الحالة الأولى؟ الحالة الأولى: قال: ما أودعتني، ثم ادعى تلفها، أو في الصورة التي قبل جردها، ثم في ما بعد أقربها، لم تُقبل منه، وفي الوقت نفسه أيضاً يُضْمَنُ، لكن في هذه الصورة: إن قال: ما لك عندي شيء، ثم ادَّعَى رَدَّهَا أو تلفها، يقول: قُبِلَ منه، ولم يُضْمَنُ، لماذا كان هذا؟ وما الفرق بين هذه والصورة التي قبلها؟
- قالوا: لأنه في هذه الصورة لما قال: ما لك عندي شيء، ما قال: ما أودعتني كما في ما تقدم، وإنما أنكر أن يكون عنده الآن شيء له، ويعني هذا أنه لم ينكر أصل الإيداع، هو ما قال: ما أودعتني، قال: ما لك عندي شيء، ربما لأنها تلفت، وربما لأنه ردها، فهذا لا ينفي أصل الإيداع، فإن ادعى التلف أو الرد، يُقبل عندئذٍ القول: لأنه ما له عنده شيء، ردها، أو تلفت، فإذا قال بعد ذلك: إنها رُدَّت عليك، أو تلفت عندي، لا يتنافى هذا مع قوله الأول، بخلاف السابق الذي قال: ما أودعتموني، ثم أقرب بعد ذلك، يكون في الحقيقة جحد، فيكون خائناً، فلا يُقبل قوله، وعندئذٍ عليه اليمين، لعموم اليمين على من أنكر، ولا ضمان عليه؛ لأن دعواه التلف -كما ذكرنا- أو الرد لا ينافي الجواب في قوله: ما لك شيء عندي.
- ومن تلفت عنده الوديعة بلا تفريط، فلا شيء للمالكها عنده، ولا يستحق عليها شيئاً؛ لأنه أمين، والأمين لا يضمن ما لم يتعدَّ أو يفرط.
- هل الأموال الموجودة في الحسابات الجارية في البنوك، المسماة بالودائع الآن، هل هي من الوديعة؟ أم لا؟
- هي في حقيقة الأمر ليست من الوديعة في شيء، وإنما مصطلح الوديعة هذا مصطلح مصرفي، وإن قال بعض القانونيين الحقيقة وليس الفقهاء إنها وديعة، بل هي قرضٌ كما هو العقد، عقد الحساب الجاري نفسه، هو عقد قرض، ولذلك البنك يتصرف فيها، ويضمنها مطلقاً، وقد تقدم لنا قبل قليل: أن الوديعة لا يجوز التصرف فيها، وأنه لا يضمنها المودع، بل يده يد أمانة، ما لم يتعدَّ أو يفرط.
- هذه مسألة مهمة، وهي تطبيقٌ يتبين من خلاله -كما ذكرت لك- صورة من الصور التي قد تشبه الوديعة فيها غيرها، وهل يجوز أخذ الأجرة على الوديعة؟
- المذهب يمنع من هذا؛ لأنها عقد تبرع، أما الحنفية والشافعية فيجيزون أخذ الأجر عليها، وذهب المالكية إلى أن المودع يستحق أجره لموضع الحفظ، ولا يستحق أجره على عمله في حفظ الوديعة. وقد تقدّم لنا أنه لا يُشرع الانتفاع بالوديعة؛ لأنها أمانة، والانتفاع بها تضييعٌ لهذه الأمانة، وهذا يتقرر معه الضمان، كما تقدّم بيانه، ما لم يأذن المالك، فإذا أذن المالك عندئذٍ في التصرف في هذه الوديعة، كانت عارية أقرب من أن تكون وديعةً، والنفقة على الوديعة في حقيقة الأمر يرجع فيها المودع وهو الأمين على المودع وهو المالك بعد ذلك بما أنفقه على ماله.